

**توقع مسؤولون تنفيذيون في مجال التأمين نمواً خلال فترة الاثنى عشر شهراً القادمة  
طبقاً للاستبيان الذي أجرته كي بي إم جي  
إلا أن التركيز الرئيسي سوف يكون منصباً على إدارة المخاطر والتشريعات**

دبي، 9 يونيو 2009 – يشعر المسؤولون التنفيذيون في مجال التأمين بتفاؤل حذر إزاء الاثنى عشر شهراً القادمة، ويتوقع العديد منهم ان تشهد نمواً، طبقاً للاستبيان الأخير الذي أجرته كي بي إم جي العالمية ووحدة الايكونوميست للمعلومات.

قامت كي بي إم جي بإجراء استبيانها حول التأمين في شهري مارس وأبريل لعام 2009 "بصيص من الأمل: توقعات للنمو في مجال التأمين على مستوى العالم وزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر وإدارة رأس المال"، وشارك فيه 315 من المسؤولين التنفيذيين العاملين في مجال التأمين من 49 دولة.

توضح نتائج الاستبيان أن أكثر من نصف المشاركين في الاستبيان يتوقعون تحسن في النمو الداخلي للشركات (55%) بينما يتوقع (53%) من المستطلعة آرائهم تحسن في النمو من خلال أعمال الاستحواذ أو السيطرة خلال فترة الاثنى عشر شهراً القادمة. كانت توقعات المشاركين في الاستبيان ايجابية فيما يخص أعمال التأمين وكانت تتعلق هذه التوقعات بحجم الأقساط ( كما يرى 53% من المستطلعة آرائهم) ومعدل المصروفات (كما يرى 53% من المستطلعة آرائهم) والاحتياطيات الرأسمالية (كما يرى 47% من المستطلعة آرائهم). ولكن كانت توقعاتهم أقل ايجابية فيما يتعلق بأسعار أسهمهم حيث يتوقع 40% فقط من المشاركين في الاستبيان حدوث تحسن في هذا الأمر.

صرح فرنك الينبورجير، رئيس قسم أعمال التأمين الدولية لدى كي بي إم جي والشريك في كي بي إم جي ألمانيا قائلاً "لم يكن للظروف الاقتصادية الحالية تأثير كبير على قطاع التأمين ولذلك تبدو توقعات المسؤولين التنفيذيين في مجال التأمين فيما يتعلق بالسنة التالية أكثر ايجابية عن توقعات العاملين في قطاعات الخدمات المالية الأخرى" كما أضاف "إلا أن المسؤولين التنفيذيين لا يزالون يتوقعون استمرار فقدان الثقة في الأسواق الرأسمالية نظراً للضغوط التي تواجهها هذه الأسواق في الوقت الراهن."

إن القلق من تأثير الاقتصاد المتراجع، وخاصة الأسواق الرأسمالية، يبدو واضحاً أيضاً من خلال الاهتمام الذي توليه شركات التأمين لإدارة المخاطر. في الواقع، قام 81% من المشاركين في الاستبيان بزيادة مستوى الأولوية الذي يضعوه على مخاطر السوق في فترة الاثنى عشر شهراً الماضية. بينما احتلت إدارة مخاطر الائتمان المرتبة الثانية من حيث الأولوية وفقاً لآراء 79% من المشاركين. في حين ان مخاطر السوق ومخاطر الائتمان لاقت الاهتمام الأكبر، زاد ما لا يقل عن ثلثي المشاركين في الاستبيان من التركيز على إدارة كافة مخاطر الأعمال الرئيسية بما في ذلك مجموعة المخاطر على مستوى المؤسسة بأكملها والمخاطر التشغيلية ومخاطر رأس المال الاقتصادي ومخاطر التأمين واختبار مدى استقرار الأعمال.

أظهرت الجهات التنظيمية والحكومة نمواً ثنائي الرقم فيما يتعلق بالتأثير على سياسة الشركات لإدارة المخاطر وتنفيذها حيث يرى 56% و 32% من المشاركين على التوالي انهم يمثلون أهم العوامل المؤثرة الحالية. وتبقى الإدارة العليا هي العامل المؤثر الأهم طبقاً لآراء 69% من المشاركين في الاستبيان. وقد شهد تأثير هيئات التصنيف أكبر انخفاض له حيث انخفض تأثيرها بمقدار النصف ليصل إلى 14%.

فيما يتعلق بعوامل تحديد المتطلبات الرأسمالية لشركات التأمين، ذكر أكثر من 80% من المشاركين في الاستبيان أن هذه العوامل تتمثل بالمتطلبات التنظيمية الحالية والمستقبلية. وقد رأى هؤلاء أن هذه العوامل أكثر أهمية من المتطلبات الإدارية الداخلية والتصنيف الائتماني وتوقعات السوق (المساهم) ومتطلبات حامل سند الدين وسعر الأسهم.

صرح الينوبيرجير قائلاً "سوف تقوم الجهات التنظيمية والحكومات بمتابعة الجهود التي تبذلها شركات التأمين في إطار تعزيز إدارة المخاطر وممارسات التخطيط الرأسمالي" وأضاف "إن الإجراءات المصممة بشكل جيد والقابلة للتنفيذ والتي يتم اتباعها للحد من المخاطر التي تسببت في حالة عدم الاستقرار الأخيرة سوف تكون عوامل رئيسية في استعادة الثقة في الأسواق."

على الرغم من تصريح المشاركين في الاستبيان بأنهم زادوا من تركيزهم على الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر، يشير هذا الاستبيان أيضاً إلى أنهم واثقون بالفعل من تحقيق أهدافهم في هذا المجال. عند سؤالهم عن مدى قدرتهم على إدارة 11 نوعاً مختلفاً من المخاطر بصورة فعالة، أجاب ثلثا المشاركين في الاستبيان بأنهم يرون أن شركاتهم قد قامت بذلك بنجاح في كل حالة.

نتائج أخرى تم التوصل إليها

- يقول 53% من المشاركين في الاستبيان أن شركاتهم سوف تزيد من استثمارها في الموارد المتعلقة بإدارة المخاطر خلال السنة التالية، وأفاد 45% منهم بأن ميزانية الاستثمار الخاصة بشركاتهم سوف تبقى دون تغيير. وأفاد 2% فقط من المشاركين أن شركاتهم سوف تقلص استثمارها في هذا المجال. إن النواحي الثلاثة الأولى للاستثمار في هذا المجال تتمثل في التدريب (كما يرى 38% من المستطلعة آرائهم) والإجراءات والسياسات (كما يرى 37% من المستطلعة آرائهم) ونظم تكنولوجيا المعلومات (كما يرى 36% من المستطلعة آرائهم).
- يقول 53% من المشاركين في الاستبيان أن شركاتهم سوف تزيد من استثمارها في الموارد المتعلقة بإدارة رأس المال خلال السنة التالية، وأفاد 45% منهم بأن ميزانية الاستثمار الخاصة بشركاتهم سوف تبقى دون تغيير. وأفاد 2% فقط من المشاركين أن شركاتهم سوف تقلص استثمارها في هذا المجال. إن النواحي الثلاثة الأولى للاستثمار في هذا المجال تتمثل في الإجراءات والسياسات (كما يرى 38%) ونظم تكنولوجيا المعلومات (كما يرى 35%) وحوكمة المخاطر (كما يرى 32%).
- تقضي 34% من مجالس الإدارات حوالي 40% أو أكثر من وقتها في إدارة المخاطر مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية حيث بلغت هذه النسبة 11%.
- تقضي 30% من مجالس الإدارات حوالي 40% أو أكثر من وقتها في إدارة رأس المال مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية حيث بلغت هذه النسبة 18%.
- هناك ثلاثة أنشطة رئيسية يلعب فيها قسم إدارة المخاطر دوراً حيوياً وهي إعداد منتج جديد (كما يرى 82% من المشاركين في الاستبيان) وتطوير الاستراتيجيات (كما يرى 73% من المشاركين في الاستبيان) والتسعير (كما يرى 70% من المشاركين في الاستبيان)

معلومات حول التوزيع الجغرافي للمشاركين في الاستبيان البالغ عددهم 315:

- 28% من المستطلعة آرائهم مقيمين في أمريكا الشمالية و 28% منهم في دول المحيط الهادئ الآسيوية و 31% منهم من دول أوروبا الغربية و 13% منهم من دول الشرق الأوسط و 7% منهم من دول أوروبا الشرقية.
- كان يعمل 49% من المشاركين في الاستبيان لدى شركات تأمين لا تقدم خدمات التأمين على الحياة بينما كان يعمل 42% منهم في شركات التأمين على الحياة وكان يعمل 9% منهم في شركات إعادة التأمين.
- كان يعمل 62% من المشاركين في الاستبيان إما رؤساء تنفيذيين أو أعضاء مجلس إدارة بينما كان يعمل 9% منهم كرؤساء للأقسام أو الإدارات وكان يعمل 9% منهم إما نائب أول للرئيس أو نائب للرئيس أو مدير تنفيذي.
- 51% من الشركات الخاضعة للاستبيان تمثل شركات تتراوح إيراداتها من 500 مليون دولار أمريكي إلى 1 مليار دولار أمريكي، بينما 10% من الشركات الخاضعة للاستبيان تمثل شركات تتراوح إيراداتها من 1 مليار دولار أمريكي إلى 10 مليار دولار أمريكي و 6% من الشركات الخاضعة للاستبيان تمثل شركات تزيد إيراداتها عن 10 مليار دولار أمريكي.

#### عن وحدة ايكونوميست للمعلومات

إن وحدة ايكونوميست للمعلومات تمثل ذراع المعلومات الموجهة لقطاع الأعمال التابع لمجموعة ايكونوميست التي تصدر صحيفة ايكونوميست. من خلال شبكتنا الدولية التي تضم 650 محلل، نقوم بصورة مستمرة بتقييم والتنبأ بالظروف السياسية والاقتصادية والتجارية في أكثر من 200 دولة. ونظراً لكوننا شركة رائدة في مجال تقديم المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالدول، نقوم بمساعدة المسؤولين التنفيذيين على اتخاذ قرارات أفضل خاصة بالأعمال من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب حول توجهات واستراتيجيات أسواق الأعمال في جميع أنحاء العالم.

#### عن كي بي إم جي

إن كي بي إم جي شبكة عالمية من شركات الخدمات المهنية التي تقدم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. إننا نقدم خدماتنا في 144 دولة ولدينا 137.000 موظف يعملون لدى الشركات الأعضاء حول العالم. إن الشركات الأعضاء المستقلة لدى شبكة كي بي إم جي تابعة إلى كي بي إم جي انترناشيونال، شركة تعاونية سويسرية. تمثل كل شركة من الشركات الأعضاء لدى كي بي إم جي كيان قانوني منفصل ومستقل وتصف نفسها بذلك.